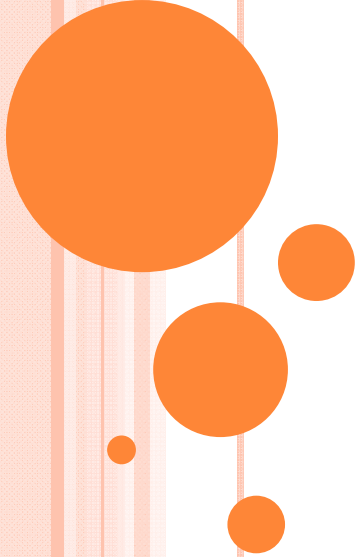


الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني سجل الأعمال الإحصائي الفلسطيني

اعداد: أيمن قنير

مدير دائرة احصاءات الصناعة والإنشاءات



ما هو السجل الاعمال

- هو نظام يقوم على تسجيل الكيانات الاقتصادية التي تمارس أنشطة اقتصادية، بحيث تشمل جميع الكيانات العاملة في الأنشطة الاقتصادية المختلفة.
- هذا ينطبق بطبيعة الحال على المنشآت الاقتصادية العاملة التي يوجد لها عنوان مكاني ثابت.
- الجهات القائمة على تشغيل وإدارة هذا النظام تتمثل بالجهات الرسمية القائمة على نظام تسجيل هذه الكيانات الاقتصادية، وهي وزارة الاقتصاد الوطني بالتقاطع مع جميع الجهات الأخرى ذات العلاقة بترخيص هذه الكيانات لمزاولة انشطتها الاقتصادية.



الهدف من سجل الأعمال الفلسطيني

- تحقيق المصلحة الوطنية العليا بالحصول على سجل اعمال يكون محدث ومحوسب وذو استخدامات متعددة.
- تطوير وحوسبة السجلات الادارية لدى المؤسسات الرسمية بما يضمن تناسقها وترابطها وتكاملها وجودتها.
- خلق قاعدة بيانات واحده تضم جميع الكيانات الاقتصادية.
- التجاوب مع المتطلبات والمعايير الدولية والإقليمية للاعتماد بشكل اكثر على السجلات الادارية لإنتاج الرقم الاحصائي الرسمي.
- تخفيض تكلفة العمل الإحصائي بدلا من الاعتماد الكامل على المسوح والتعدادات.
- بناء وتحديث السجل سيساهم في تقليل العبء الملقى على عاتق المستجوبين.
- تحقيق عنصر جودة البيانات لان البيانات المستوفاة من السجلات الادارية عادة ما تكون اكثر دقة ومصداقية.
- استخدام تصنيفات مشتركة وموحدة للمنشآت بين مختلف الجهات.
- تحقيق الاستفادة لمختلف الجهات من التحديث المستمر على بيانات سجل الأعمال من أي جهة كانت.

الوضع الراهن في فلسطين

- المصدر الأساسي للمعلومات الإحصائية عن المنشآت والمؤسسات هو تعداد المنشآت والذي ينفذه جهاز الاحصاء كل 5 سنوات.
- تحديث بيانات التعداد لا يعتمد على بيانات السجلات الإدارية للمؤسسات المعنية بترخيص المنشآت الاقتصادية لعدم توفر سجلات متسقة، ولعدم وجود مفاهيم ومتغيرات محددة لدى كافة الجهات الرسمية.
- هناك حوالي 17-20 مؤسسة تقوم حالياً بتسجيل منشآت/انشطة اقتصادية بشكل رسمي.
- يتم تحديث بيانات التعداد من خلال إجراء التعدادات الشاملة كل خمس سنوات، أو من خلال التغيرات التي تطرأ على المنشآت عينة المسوح الاقتصادية السنوية.
- عدد المنشآت في اخر تعداد منشآت (تعداد المنشآت 2012) حوالي 150,000 منشأة ولكن اقل من نصف المنشآت تم ترخيصها او تسجيلها لدى الجهات الرسمية في الدولة او على الأقل في جزء منها.



اللجنة الوطنية لسجل الاعمال

○ لإنشاء سجل الاعمال الفلسطيني:

- تم تشكيل لجنة وطنية من مختلف المؤسسات ذات العلاقة بسجل المنشآت.
- تم عقد العديد من الاجتماعات وورش العمل للوصول لمفهوم واضح لسجل الاعمال.
- تم اجراء دراسة تقييم للواقع الحالي حول تسجيل وترخيص المنشآت/ المؤسسات لدى مختلف الجهات الرسمية.
- اخذ الجهاز على عاتقه مهمة فحص ومطابقة السجلات الإدارية المختلفة من مختلف الجهات مع تعداد المنشآت 2012 حيث تم ما يلي:
- تم جمع سجلات المنشآت من مختلف الجهات الرسمية.
- تم تحديد جودة وبيانات كل سجل والمتغيرات المفقودة والتي يشكل وجودها من الضروريات لبناء سجل الاعمال.
- تحديد المتغيرات الواجب توفرها في سجلات كافة الجهات الرسمية ومفهومها بالإضافة الى تحديد التصنيفات المستخدمة لدى مختلف الجهات.
- تم التعرف على الرقم التعريفي لكل منشأة لدى الجهات الرسمية.



مرحلة جمع البيانات

- تم جمع السجلات الإدارية من كافة الجهات الحكومية والرسمية (وزارة الاقتصاد الوطني, وزارة المالية, البلديات, الغرف التجارية, الخ).
- يوجد الكثير من العقبات التي تم مواجهتها اثناء عملية جمع بيانات السجلات ومن أهمها: عدم وجود بيانات محوسبة لدى كافة الجهات, عدم وجود تفصيل في البيانات والمتغيرات التي يتم جمعها, اختلاف التعريفات والمفاهيم للمتغيرات بين الجهات المختلفة وبين الجهاز وحتى بين المؤسسات الأخرى فيما بينها, عدم استخدام ذات التصنيفات لدى مختلف الجهات الرسمية, عدم وجود الرقم التعريفي الموحد الخاص بكل منشأة.
- عدم تجانس صيغ الملفات والسجلات: Word, Excel, pdf,



مرحلة وصف البيانات

- تم تحويل جميع السجلات الى صيغة Excel لتسهيل عملية وصفها والتعامل معها.
- تم وصف جميع السجلات وذلك لتسهيل معرفة ماهية الملف وطبيعة المتغيرات الداخلية ومقارنة الملفات سويا.
- تم اكتشاف عدم وجود رقم تعريفى موحد لكافة السجلات والأرقام التعريفية الموجودة تعبر عن رقم تعريفى وحيد داخلي خاص بكل جهة.
- لربط السجلات فيما بينها تم اعتماد متغيرات رئيسية تشترك بها جميع السجلات وذلك لبناء برنامج ربط بينها وهي: الاسم التجاري للمنشأة واسم المالك ورقم الهاتف.



تنظيف البيانات

- تم تنظيف البيانات في البداية يدويا باستخدام برنامج excel من خلال قواعد بسيطة كإزالة الإشارات والاحرف من ارقام الهواتف وفصل ارقام الهواتف في اكثر من متغير في حال وجود اكثر من رقم هاتف في نفس المتغير, وإزالة الإشارات من الاسم التجاري واسم المالك.
- لاحقا, تم بناء برنامج تنظيف بيانات باستخدام برنامج duke في لغة java وتم معالجة اكبر قدر ممكن من الأخطاء الاملائية والغير املائية لتحسين احتمالية ربط البيانات.



ربط البيانات

- تم في البداية استخدام أداة في برنامج excel وهي fuzzy lookup لربط البيانات وكان الربط ذو جودة منخفضة ويحتاج لوقت وجهد كبيرين ولكن كانت تجربة ناجحة حيث تم دراسة نتائجها وتحليلها يدويا للخروج بقواعد خاصة لربط البيانات تطورت عبر عدة تجارب.
- تم ترجمة جميع القواعد والدروس المستفادة من الدراسة التحليلية المعمقة للملفات الى رموز برمجية من خلال برنامج duke
- يقوم عمل برنامج الربط على أساس المقارنه حيث يتم مقارنة المتغيرات في ملف معين بالمتغيرات النظرية في الملف الاخر
- تم تحديث برنامج الربط عدة مرات وفي كل مره كانت النتائج افضل



تحسينات على برنامج الربط

- تم محاولة توحيد تصنيفات النشاط الاقتصادي حيث ان التصنيف المستخدم في تعداد المنشآت 2012 هو ISIC4 والتصنيف في الغرف التجارية هو ISIC3 اما في البلديات فلا يوجد تصنيف عالمي معين وانما يتم الاعتماد على القانون الخاص بهم.
- تم الربط بين ISIC3 و ISIC4
- تم عمل مجموعات للنشاط لوضع كل الأنشطة التي تجمع نفس المحتوى في مجموعة واحدة وبذلك يسهل عملية الربط للمنشآت التابعة لنفس المجموعة.
- ربط ملف عدم الربط الاتوماتيكي يدويا



التقدم في نتائج عملية الربط

- بدأت نسبة الربط ب 25% فقط ثم بدأت بالزيادة من خلال تحديث برنامج الربط الى ان وصلت النسبة حوالي 50%



الخطة المستقبلية

- ايجاد الحد الادنى من المتغيرات لتكون ضمن نماذج العمل الخاصة بتسجيل وترخيص المنشآت/ المؤسسات لدى كافة جهات التسجيل/ الترخيص الرسمية.
- توحيد المفاهيم الخاصة بتلك المتغيرات لتكون بذات المفهوم/ المعنى لدى كافة جهات التسجيل الترخيص الرسمية.
- ايجاد رقم تعريفي موحد للمنشأة/ المؤسسة بحيث تكون المنشأة/ المؤسسة تحمل ذات الرقم لدى كافة جهات التسجيل الترخيص الرسمية.
- (تم ذلك من خلال مجموعة من ورش العمل والاجتماعات التي شارك بها كافة ذوي العلاقة)**
- تحسين وتطوير وحوسبة نماذج السجلات والتصنيفات والرقم الموحد وغيرها من عمليات التطوير للسجلات التي سيتم اعتمادها لتحديث سجل الاعمال الاحصائي او الاعتماد عليها كسجلات مساندة.
- تدريب طواقم المؤسسات الرسمية المعتمدة كمصدر سجلات رسمي للتحديث ورفع وتأهيلهم ودعمهم فنياً ولوجستياً.
- دراسة البنية التحتية الملائمة لتطبيق عملية الربط الآلي مع السجلات المعتمدة في المؤسسات الرسمية وتطوير ما يحتاج تطويره.
- اعداد دليل للتحديث الدوري والآلي لسجل الاعمال الاحصائي معتمدا على نتائج الربط ومذكرات التفاهم

الخطة المستقبلية

- لضمان نجاح خطة العمل المستقبلية فقد:
- تم تصميم استمارة تعداد المنشآت 2017 بما يتوافق وانشاء سجل اعمال، حيث تم شمول الاستمارة لكافة المتغيرات التي تم التوافق عليها من خلال الفريق الفني.
- تنفيذ تجربة للتعرف على العقبات التي قد تواجه انشاء سجل اعمال فلسطيني وتذليلها، حيث:
- جاري العمل على تنفيذ مشروع حصر شامل للمباني والمنشآت داخل حدود بلدية رام الله وذلك بالتعاون بين ثلاث جهات وهي بلدية رام الله وغرفة تجارية وصناعة محافظة رام الله والبيرة بالإضافة الى جهاز الاحصاء، حيث تم تدريب فريق لجمع بيانات تحاكي بيانات التعداد القادم 2017، وقد تم اعداد نموذج لجمع البيانات يضم المتغيرات الرئيسية والتي تم التوافق عليها من خلال الفريق الفني بالإضافة الى المتغيرات المطلوبة لكل من البلدية والغرفة التجارية، كما تم توحيد المفاهيم والتصنيفات المستخدمة.
- وما زال العمل جاري على جمع البيانات في الميدان.
- كما يتم ربط البيانات القادمة من الميدان مع سجل المنشآت الخاص بوزارة الاقتصاد الوطني وسجل البلدية وسجل الغرفة التجارية.
- سيتم اعداد تقرير تقييمي بعد الانتهاء من جمع البيانات.



الخطوات القادمة

- بالاستفادة من نتائج التجربة التي تنفذ بالتعاون مع بلدية رام الله والغرفة التجارية فانه سيتم:
- بناء قاعدة بيانات مشتركة بين جميع الجهات الرسمية والتحديث المستمر على القاعدة.
- استكمال الربط لكافة مصادر البيانات مع تعداد 2012 وفيما بينها.
- عمل مشروع حصر المباني والمنشآت لكافة البلديات لتغذية قاعدة البيانات الرئيسية ومن ثم العمل على تحديثها وفقا للقوانين التي تحكم مختلف الجهات الرسمية.



الخطة المستقبلية

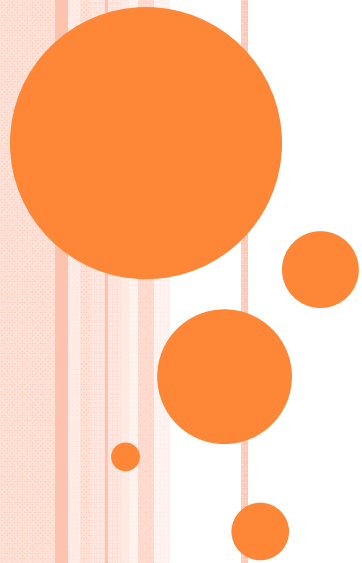
- خلق قاعدة بيانات واحدة تشمل كافة المنشآت/ المؤسسات المسجلة لدى مختلف الجهات الرسمية وإيجاد صيغة لتبادل البيانات وإدارتها، وتحديثها يتم من خلال العمل اليومي لمختلف جهات السجيل/ الترخيص.



الاستفادة من سجل الاعمال:

- يتم حاليا الاستفادة من بيانات ملف الضرائب لدى وزارة المالية في الحصول على بيانات المؤسسات التي ترفض التجاوب مع الاحصاء في استيفاء استمارة سلسلة المسوح الاقتصادية.
- تم تنفيذ دورة تدريبية شارك فيها كافة العاملين على مشروع سلسلة المسوح الاقتصادية في الجهاز حول كيفية الاستفادة من ملف الضرائب.
- من المخطط خلال العام الحالي يتم تشكيل فريق فني من ذوي العلاقة في الجهاز لإعداد مصفوفة تظهر التقاطع بين ملف الضرائب لدى وزارة المالية واستمارة سلسلة المسوح الاقتصادية بحيث يتم الاستفادة من ملف الضرائب في توفير المؤشرات واستكمال المؤشرات غير المتوفرة في ملف الضرائب من خلال نموذج مختصر يتم اعداده للحصول على تلك المؤشرات ميدانيا أو من خلال ادراجة كمرفق مع ملف الضرائب.





مع الشكر
الاحصاء الفلسطيني